الأمم المتحدة

A/C.3/62/SR.32

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون

Distr.: General
18 January 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثانية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف ..... (جامايكا)

المحتويات

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ٦٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع)

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-57287 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٦٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/C.3/62/L.16)

مشروع القرار *A/C.3/62/L.16*: القضاء على استخدام الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي كوسائل لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية

١ - **السيد ريس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال، في سياق عرضه لمشروع القرار A/C.3/62/L.16، إن إسبانيا وإستونيا وأفغانستان وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة ورومانيا وساموا وسلوفاكيا وسلوفينيا والسويد وفانواتو وفرنسا وفنلندا وقبرص وكمبوديا ولاتفيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناورو وهنغاريا وهولندا واليونان قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقال إنه يتطلع إلى اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء لأن من الواضح أن الدول الأعضاء، بصرف النظر عن اختلافاتها الجغرافية، أو السياسية أو الثقافية، قد اتفقت جميعا على أن استخدام الاغتصاب والعنف الجنسي وسائل لتحقيق أهداف سياسية أو عسكرية فظيع ومستهجن إلى أبعد حد.

٢ - **السيد خاني** (أمين اللجنة): قال إن الدانمرك وليتوانيا أعربتا أيضا عن رغبتهما في الانضمام إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٦٦ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الطفل وحمايتها (تابع) (A/C.3/62/L.21*)

مشروع القرار *A/C.3/62/L.21*: دعم الجهود الرامية إلى إنهاء إصابات ناسور الولادة

٣ - **السيدة ساو** (السنغال): قالت إن إريتريا وبوتسوانا وجامايكا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وشيلي وكوت ديفوار والمملكة العربية السعودية والنرويج والنيجر ونيجيريا قد انضمت إلى مقدمي مشروع القرار. وقدمت موجزا للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تضع فيها كثير من النساء والفتيات أطفالا، والافتقار إلى الرعاية الطبية الطارئة التي كثيرا ما تؤدي إلى الإصابة بناسور الولادة. ويحدد مشروع القرار الفقر، وسوء التغذية، وسوء الرعاية الصحية للأم، تمييز على أساس نوع الجنس والحمل في سن مبكر بوصفها العوامل الرئيسية المساهمة في هذا الوضع. ويتمثل ضحاياهم في الغالب من النساء والفتيات غير المثقفات في أفقر قطاعات السكان، ولا سيما في المناطق النائية. وينبغي بذل الجهود لمنع إنجاب الأطفال في سن مبكرة بالنظر إلى تعرض الفتيات لأشد المخاطر.

٤ - واختتمت قائلة إن حكومة السنغال تعهدت، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بتوفير العلاج المجاني بوضع سياسة للوقاية من الإصابة بالناسور ورعايته. ويرمي مشروع القرار الحالي إلى خفض معدل الإصابة بناسور الولادة بصورة جوهرية، ولاسيما في البلدان النامية، ومساعدة المريضات على استرداد الحياة العادية والإنجابية.

٥ - **السيد خاني** (أمين اللجنة): أشار إلى أن أوغندا والجمهورية الدومينيكية والسودان وكندا ومالي والمغرب قد انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (تابع)

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النُهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع) (A/62/183، 207، 212، 214، 218، 222، 225، 227، 254، 255، 265، 280،

286، 287، 288، 289، 293، 298، 304 و 317؛ (A/C.3/62/3)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/62/213، 223، 263، 264، 275، 313، 318، 354 و 498؛ A/C.3/62/4)

(هـ) **اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة** (تابع) (A/62/230)

٦ - **السيد روغاتشيف** (الاتحاد الروسي): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أصبح، منذ اعتماده، نموذجا عالميا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد عانى كثير من الدول الأعضاء من العواقب الوخيمة لانتهاكات حقوق الإنسان. وشكلت محاولات تبرئة النازية وتشويه التاريخ مصادر مثيرة للقلق. وبالمثل، يمثل تدنيس المقابر والنُصب التذكارية المكرسة لذكرى الجنود الذين قتلوا في الحرب العالمية الثانية إهانة لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة وإساءة للضمير الجماعي.

٧ - واستطرد قائلا إن الامتثال لأحكام الصكوك الدولية لحقوق الإنسان قد تقوض بالمحاولات الرامية إلى فرض معايير أحادية في ميدان حقوق الإنسان، تحت ستار القواعد العالمية، والتفسير الإنتقائي لحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية، وإنشاء رابطات دولية قائمة على ديمقراطية زائفة تدَّعي احتكار القيم الديمقراطية، واتجاهات سلبية أخرى. ولذلك ينبغي أن يعلو المجتمع الدولي فوق مصالحه السياسية ويركز على تعزيز الحوار والتعاون.

٨ - وأردف قائلا إنه على الصعيد الأوروبي، اقترح في الآونة الأخيرة رئيس الاتحاد الروسي إنشاء معهد روسي - أوروبي للحرية والديمقراطية، بهدف تسهيل الأنشطة المشتركة ذات الصلة بالعمليات الانتخابية، ورصد الانتخابات، والأقليات الوطنية والمهاجرين، وحرية التعبير والقضايا الأخرى في الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي. وبلده مستعد لتمويل هذه المؤسسة على قدم المساواة مع تمويل الاتحاد الأوروبي للأنشطة المماثلة في الاتحاد الروسي.

٩ - ومضى قائلا إن جدول أعمال الأمم المتحدة يهدف إلى إقامة بنية جديدة لحقوق الإنسان من أجل التقدم والتنمية للجميع. وبإنشاء مجلس حقوق الإنسان، اكتسبت أنشطة حقوق الإنسان التي تضطلع بها الأمم المتحدة خصائص جديدة. وفي حين مازال المجلس في مراحله المبكرة، فإنه ما برح يطور هيكله ويحل المشاكل التنظيمية والإجرائية. ومنذ الدورة الخامسة للمجلس، عندما اعتمد وثيقة شاملة بشأن البناء المؤسسي، الذي يجري تحسين وتطوير أحكامه، ما برح الاتحاد الروسي يشارك بنشاط في هذه العملية ويتطلع إلى إيجاد حلول مقبولة بصورة متبادلة في هذا المجال.

١٠ - وأستطرد قائلا إن الاتحاد الروسي أيد المبادرة الرامية إلى إنشاء المجلس، بافتراض أنه سيسهم في تعزيز النظام الدولي لحقوق الإنسان وتشجيع الحوار البناء بين الدول، والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المحلي. بيد أنه، من الناحية العملية، ظلت حقوق الإنسان تمثل مجالا مسيَّسا وبالغ التوتر في العلاقات الدولية. وقد جرت في الآونة الأخيرة محاولات لخلق جو سلبي داخل المجلس، في محاولة لتقسيم البلدان وممارسة الضغط السياسي على أطراف مختلفة. وهذه الأفعال غير مقبولة.

١١ - وأضاف قائلا إن آلية الاستعراض الدوري الشامل ينبغي أن تصبح أداة رئيسية للإشراف على حقوق الإنسان في الدول الأعضاء، وأعرب عن ترحيبه بالخطوات المتخذة لإطلاق عملية الاستعراض في إطار مجلس حقوق الإنسان. ويمثل التعاون الطوعي من جانب الدول شرطا أساسيا حيويا للاستعراض الفعال، الذي لا يمكن ضمانه إلا باحترام مبادئ

العالمية، والموضوعية واللاانتقائية. ويجب استبعاد ازدواج المعايير، والتمييز والتسييس.

١٢ - وأردف قائلا إن الاتحاد الروسي، تعبيرا منه عن دعمه لعمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تبرع لميزانية المفوضية بمبلغ ٢ مليون دولار، ووقع اتفاق تعاون إطاري ثنائي مع المفوضية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وأنجع طريقة لتعزيز وتحسين عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات هي باعتماد تدابير تنظيمية وتقنية لا تتوخى إجراء تعديلات في المعاهدات ذاتها وتتجنب ازدواج العمل.

١٣ - واختتم قائلا إنه مع أن جدول الأعمال المتعلق بحقوق الإنسان قد أصبح عنصرا هاما في جميع مجالات عمل الأمم المتحدة، يرى الاتحاد الروسي أن حقوق الإنسان تندرج بالتحديد في اختصاص مجلس حقوق الإنسان وليس هيئات الأمم المتحدة غير المتخصصة، بما في ذلك مجلس الأمن. وتمثل كفالة الاحترام العالمي لحقوق الإنسان مبدأ أساسيا للأمم المتحدة. وبناء عليه، فإن العمل الجماعي البناء من جانب جميع الأطراف المهتمة، مسترشدا بميثاق الأمم المتحدة، والتقيد بالقانون الدولي، هما الطريقان الوحيدان لخلق نظام فعال لحقوق الإنسان.

١٤ - **السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن القيمة الفلسفية الأساسية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي كرامة الإنسان، ولما كان يقصد بتلك الحقوق أن تكون عالمية، فإنها لم تكن ثمار حضارة أو تقاليد ثقافية محددة واحدة. ومن الخبرة التي اكتسبها في أفغانستان والعراق، فإنه يشعر بالرغبة الملحة لشعبي هذين البلدين للعيش والعمل في ظل سيادة القانون. وإقامة مجتمعات إنسانية ونظام سياسي، وبناء حياة أفضل لأسرها، في الرخاء الذي لا يتأتى إلا عن طريق الحرية.

١٥ - واستطرد قائلا إن قيمة حقوق الإنسان الأساسية هذه ليست مستمدة من معناها للأفراد فحسب، بل أيضا لأنها مفيدة لبناء مجتمعات ناجحة. وحرية التعبير، والحق في الملكية والاستفادة من ثمرات عمل الفرد والاستثمار، والحكم الرشيد لم تسهم في تقدم العلوم فحسب، بل كفلت أيضا الأمن، وسيادة القانون ومساءلة القادة. وفي فترة امتدت لأجيال قليلة، انتشرت الحرية في جميع أنحاء العالم، وانهارت الديكتاتوريات الشيوعية الاستبدادية وظهرت ديمقراطيات جديدة.

١٦ - وأردف قائلا إنه على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، أفادت التقارير أن نسبة البلدان ''الحرة'' في العالم قد ارتفعت بأكثر من ٤٠ في المائة. وأحرز الكثير من التقدم في عدة بلدان مثل إندونيسيا، وسيراليون، وغواتيمالا، وأخذت الحقوق السياسية للمرأة في الشرق الأوسط مسارا صعوديا. وما زال المجتمع الدولي ملتزما بدعم جهود حكومة لبنان في إرساء أساس ديمقراطي لمجتمع مفتوح، وحر ومتسامح جنبا إلى جنب مع الصحافة والمجتمع المدني النابضين بالحياة اللذين تطورا على مدى السنوات الأخيرة.

١٧ - ومضى قائلا إنه في كل منطقة، مع ذلك، هناك حكومات تواصل قمع المنادين بحقوق الإنسان، وتستغل سلطتها وتسيئ استخدام القانون ضد المواطنين الذين يسعون إلى ممارسة الحريات الأساسية للتعبير، وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ففي زمبابوي، على سبيل المثال، هناك حصار مضروب على المجتمع المدني وسط أزمة سياسية واقتصادية مستمرة. وقد شنت الحكومة حملة قمع شديدة، اتسمت بالمضايقات، والتخويف، والاعتقالات والاعتداءات العنيفة ضد الناشطين، والمهنيين وزعماء العمال المعارضين.

١٨ - ومضى قائلا إنه يوجد في كوبا حوالي ٢٥٠ سجينا ومحتجزا سياسيا في أوضاع مكدسة، وغير صحية وخطرة على الحياة، غالبا في مناطق نائية للحد من الزيارات العائلية والاتصال بالعالم الخارجي. وهناك أربعة وعشرون صحفيا مستقلا من بين هؤلاء السجناء، مما يعني أنه يوجد في كوبا أعلى عدد في العالم من الصحفيين المحتجزين بالنسبة للفرد الواحد. وتصدر الأحكام بصورة روتينية على المحتجزين في محاكمات سرية بدون تمثيل قانوني، ويواجه البعض ما يصل إلى ٢٥ عاما من السجن. وتسيئ العناصر الحكومية معاملة المحتجزين والسجناء بقسوة وتهددهم بدون عقاب كما تضايق أسر السجناء. وعلاوة على ذلك، رفضت الحكومة الكوبية السماح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة السجناء منذ عام ١٩٨٩.

١٩ - واستطرد قائلا إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل نظاما من أكثر النظم المعزولة والقهرية في العالم، وتسيطر تقريبا على جميع جوانب حياة مواطنيها، وتمنع حرية التعبير، والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات، وتقيد حرية الحركة وحقوق العمال. وهناك ما بين ١٥٠ ٠٠٠ - ٢٠٠ ٠٠٠ شخص، بمن فيهم السجناء السياسيون، أودعوا في معسكرات احتجاز، ومات كثير منهم بسبب التعذيب، والجوع والمرض والتعرض للعوامل الجوية.

٢٠ - ومضى قائلا إن الديكتاتورية التي استمرت ٤٥ عاما في بورما قد قلصت بصورة هائلة الحريات الأساسية للتعبير، والتجمع والعبادة. وقبل الإجراءات التي اتخذت في الآونة الأخيرة ضد المعترضين المسالمين، كان هناك ١ ٢٠٠ سجينا سياسيا، بمن فيهم أونج سان سو كيي، الحائزة على جائزة نوبل للسلام، والتي فاز حزبها في الانتخابات بأغلبية ساحقة في عام ١٩٩٠. ونقلا عن الحكومة، أدت الإجراءات القمعية العنيفة الأخيرة إلى قتل ١٠ أشخاص، وسجن ٤ ٠٠٠ شخص. بيد أن المصادر غير الرسمية قدرت عدد الأشخاص الذين قتلوا، وجرحوا وسجنوا بأعلى من ذلك بكثير. وبرغم عمليات إطلاق السراح التي حدثت في الآونة الأخيرة، تواصل الحكومة اعتقال واحتجاز الناشطين. ولذلك ينتهز الفرصة لحث الحكومة على التعاون بصورة كاملة مع المستشار الخاص للأمين العام الذي يتوقع أن يقوم بزيارة عما قريب.

٢١ - **السيد ميينت** (ميانمار): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه ينبغي أن يطلق على بلده اسمه الرسمي، وهو ميانمار.

٢٢ - **الرئيس:** ذكَّر جميع الوفود باستخدام الأسماء الرسمية للبلدان عند الإشارة إلى الدول الأعضاء.

٢٣ - **السيد خليل زاد** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن سلطات بيلاروس قد ضاعفت تخويفها لأعضاء المعارضة السياسية والمواطنين الآخرين الذين يسعون إلى ممارسة حقهم في التجمع السلمي. والمنظمات غير الحكومية القليلة الباقية تناضل من أجل العمل بصورة قانونية في ظل اشتراطات تسجيل تعسفية. وعمليات الاعتقال والاحتجاز بدوافع سياسية مستمرة، وما برحت الأحزاب السياسية التي تعتزم المشاركة في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٨ تتعرض للتهديد بإلغاء تسجيلها.

٢٤ - وفي جمهورية إيران الإسلامية، زادت بصورة ملحوظة في عام ٢٠٠٧ عمليات مضايقة واعتقال وتعذيب المنشقين. واتسمت بالخطورة بوجه خاص الإجراءات القمعية العنيفة الأخيرة ضد زعماء العمال. وقد سُجن المدافعون عن حقوق الإنسان ورجال الدين المنشقين، واستهدفت السلطات أيضا ناشطات حقوق المرأة الداعيات إلى إنهاء التمييز الديني والإثني. وفي الجمهورية العربية السورية، جرت اعتقالات تعسفية لكتاب وناشطين، احتجزوا بدون محاكمة بل تعرضوا للتعذيب بسبب الإعراب

عن آرائهم. وزاد تدهور حالة حقوق الإنسان منذ عام ٢٠٠٥، عندما بدأت الحكومة في زيادة تقييد حق مواطنيها في الخصوصية والحريات الأساسية.

٢٥ - ومضى قائلا إن كثيرا من البلدان الأخرى تشهد تحولات صعبة من النظم الاستبدادية، وشهد سكانها تقدما ونكسات على حد سواء في مجال حقوق الإنسان. وأبدت حكومة الولايات المتحدة قلقها إزاء التطورات التي تقوض على ما يبدو النظام الديمقراطي في الاتحاد الروسي. وفي الصين، تحقق قدر كبير من التقدم منذ أن كان شعب الصين معزولا عن العالم وكانت حريته مخنوقة. وما زالت هناك بعض الشواغل إزاء حالة حقوق الإنسان في الصين، وتجري حكومته مناقشات بشأن تلك القضايا. وحث زعماء الصين على فهم أن استمرار نجاح البلد يتوقف على تقدمه في حماية حقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون. وينبغي أن يشترك الاتحاد الروسي والصين مع البلدان الأخرى في الجهود المبذولة لمعالجة الإنتهاكات الأفظع لحقوق الإنسان.

٢٦ - وأردف قائلا إنه مضت تسع سنوات منذ اعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. ومن واجب الدول الأعضاء أن تنفخ حياة جديدة في تلك الوثيقة بأقوالها وأفعالها وأن تعتمد قرارات قطرية ضد الانتهاكات الجسيمة والمنهجية للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يعارض بشدة أيضا الاقتراحات الداعية إلى عدم اتخاذ إجراءات بهدف إحباط الجهود المبذولة لتحميل الحكومات القمعية بالمسؤولية عن انتهاكاتها. ويجب المحافظة على الولايات الخاصة لمنظومة الأمم المتحدة التي تؤدي العمل الحيوي المتمثل في الإبلاغ عن الحالات القطرية وحالة الحريات الأساسية على نطاق العالم. وبالمثل، يجب أن تركز المنظمة الانتباه الدولي على محنة المدافعين عن حقوق الإنسان والديمقراطية المسجونين وأن تعمل على إطلاق سراحهم على الفور.

٢٧ - واختتم قائلا إن كثيرا من الدول الأعضاء أصبحت في الآونة الأخيرة ديمقراطيات حرة، وكان بعض زعمائها من سجناء الرأي السابقين، الذين تعرضوا للاضطهاد والإيذاء من جانب حكوماتهم، لمجرد ممارساتهم الحقوق المصونة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. واليوم، يُعترف بهم بوصفهم رجالا ونساء متسمين بالشجاعة والضمير، ووطنيين غيورين على استعداد للعمل من أجل التغيير، في مواجهة خطر كبير وفي وجه كل الصعاب. وهم أبطال لم يكونوا مصدر إلهام لمواطنيهم فحسب بل ضربوا أيضا مثالا للأمل للشعوب في كل مكان. وللوفاء بما وعد به الإعلان العالمي، يجب أن تتكاتف الدول الأعضاء مع من قدموا التضحيات وعانوا في سبيل الحرية. والبلدان التي تحترم حقوق شعوبها من الأرجح أن تحافظ على السلام وأن تعمل من أجل إقامة نظام دولي قائم على سيادة القانون.

٢٨ - **السيد باك** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم في نقطة نظام، فطلب إلى الرئيس كفالة أن تستخدم الوفود الاسم الرسمي عند الإشارة إلى بلده، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٩ - **الرئيس:** كرر تأكيد مناشدته للوفود أن تستخدم أسماء الأمم المتحدة الرسمية للدول الأعضاء.

٣٠ - **السيدة تشيتانافا** (جورجيا): أكدت التزام حكومتها بتعزيز حقوق الإنسان. وقالت إنها تقوم حاليا بإصلاح نظمها القضائية، والمتعلقة بإنفاذ القانون والسجون على ضوء الصكوك الدولية ذات الصلة بغية تعزيز الحق في المحاكمة العادلة واستقلال ونزاهة القضاء وتخفيض عدد الأطفال نزلاء المؤسسات. وفي صيف عام ٢٠٠٧، وقعت اتفاق تعاون مع حكومة هولندا ومنظمة الأمم المتحدة

للطفولة (اليونيسيف) لإصلاح نظام قضاء الأحداث. وجرى بالمثل اتخاذ خطوات لمكافحة التعصب الديني والفساد.

٣١ - وأعربت عن القلق إزاء التطهير الإثني للجورجيين في منطقة تسخينفالي في جنوب أوسيتيا وأبخازيا، جورجيا، والفرار القسري للمنتمين لجنسيات أخرى منها. وفي أبخازيا، أدى انتهاج سياسة متعمدة للتطهير الإثني إلى تشريد ٨٠ في المائة من السكان. وفي هذا السياق، شددت على حق العودة للأجيال المولودة في المنفى وأعربت عن استيائها للسياسات التمييزية للنظام الانفصالي الحالي والعنف وانعدام الأمن مما يحول دون عودة الذين شردوا منذ ١٥ عام. وقد انتهكت بوجه خاص حقوق الإنسان وحقوق الملكية، وأصبحت مضايقة السكان الجورجيين في الغالب في منطقة غالي مزمنة. وهذه الحالة تستدعي فتح مكتب فرعي لحقوق الإنسان تابع للأمم المتحدة في المنطقة. على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن.

٣٢ - وأعادت إلى الأذهان أن ممثل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخليا قد دعا سلطات الأمر الواقع إلى إلغاء تشريعها للجنسية القائم على التمييز، والسماح على الفور بدخول الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة والتعاون في إنشاء مكتب دولي لحقوق الإنسان. ومما يدعو إلى الاستياء أن الأطفال في منطقة غالي يحرمون من الحق في الدراسة بلغتهم الأم، الجورجية، وأن تعليم التاريخ والثقافة الجورجية مقيد. وتأكدا على أن الديمقراطية يمكن أن تبني الأواصر وتعزز تقاسم أفضل المصالح، دعت إلى إجراء انتخابات ديمقراطية شرعية يمكن أن يشترك فيها جميع من أطلقوا على أبخازيا وطنهم. وتدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراء قوي من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هذا الهدف.

٣٣ - **السيد خاني – جوياباد** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه برغم تنوع الثقافات في العالم، تمثل شعوبه أسرة تتميز بثقافاتها الفردية فضلا عن المجتمع العالمي. وفي عالم متزايد الترابط، يقع على المجتمع الدولي التزام بإثبات أن هذا التنوع قد أسهم في القيم اللازمة للعمل بمسؤولية للتصدي للتحديات التي تواجه الإنسانية. وقد جرى الاعتراف بالتنوع الثقافي في كثير من الصكوك الدولية بوصفه عاملا لتعزيز السلم، والعدل، والتنمية وحقوق الإنسان.

٣٤ - واستطرد قائلا إن أقرب تلك الصكوك عهدا هو إعلان وبرنامج عمل طهران الذي اعتمده الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي، الذي عُقد في طهران في ٣ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وفي هذا الإعلان، جددت حركة عدم الانحياز التزامها بحقوق الإنسان والتنوع الثقافي ودعت المنظمات الدولية إلى النظر في كيفية تعزيز التنوع الثقافي للتضامن والتعاون الدوليين. ودعا كذلك المجتمع الدولي إلى زيادة فوائد العولمة إلى أقصى حد بزيادة التعاون لتعزيز احترام التنوع الثقافي. وقررت حركة عدم الانحياز أيضا إنشاء مركز لحقوق الإنسان والتنوع الثقافي تابع لحركة عدم الانحياز في طهران بوصفه مركز تنسيق لتحقيق أهداف الإعلان.

٣٥ - وأعرب عن أسفه لإساءة تناول البند ٧٠ (ج) من جدول الأعمال من جانب بلدان معينة تترع إلى إسناد انتهاكات حقوق الإنسان إلى الغير مع تصوير سجلها لحقوق الإنسان على أنه يبلغ حد الكمال. وتتجاهل بلدان غربية معينة انتهاكات حقوق الإنسان في جزئها من العالم، مثل الحالة في خليج غوانتانامو، وتسليم الأشخاص خارج نطاق القانون ومراكز الاحتجاز السري في أوروبا، وانتهاكات حقوق اللاجئين، وملتمسي اللجوء والمهاجرين في أوروبا، والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والمعاملة اللاإنسانية للشعب الفلسطيني، التي تؤيدها الولايات المتحدة وكندا.

٣٦ - واختتم قائلا إن التمييز على أساس الدين والأصل الإثني، وبخاصة ضد المسلمين وفئات إثنية معينة، آخذ في التزايد في كثير من البلدان الغربية، كما أكدته، على سبيل المثال، خبيرة الأمم المتحدة المستقلة المعنية بقضايا الأقليات عقب بعثتها إلى فرنسا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهناك بالمثل قلق إزاء الاحتجاز قبل المحاكمة، ووحشية الشرطة، وإساءة معاملة نساء الشعوب الأصلية، وعمليات الإعدام التعسفية أو بإجراءات موجزة والتدابير المفرطة لمكافحة الإرهاب في كندا. وانتهاكات البلدان الغربية لحقوق الإنسان تلك وثقتها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وهيئات دولية أخرى. وبناء عليه، ومن أجل تشجيع زيادة تقدير فوائد التنوع الثقافي بغية تعزيز حقوق الإنسان، قدم وفد بلده مشروع قرار بشأن حقوق الإنسان والتنوع الثقافي. ويدعو النص إلى احترام التنوع الثقافي، وحقوق الإنسان وجميع الثقافات ويمهد الطريق لفهم الحقوق الثقافية على نحو أفضل والاعتراف بها.

٣٧ - **السيد بوشعرة** (المغرب): أعاد إلى الأذهان أن نسبة ٨٠ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من أشكال الإعاقة العقلية أو البدنية يعيشون في العالم النامي، وقال إنه كثيرا ما يجري تهميش لأن المعوقين والتمييز ضدهم. وتحول العقبات الاجتماعية والمادية على حد سواء دون مشاركتهم الكاملة في المجتمع، ومن ثم تحرم العالم من إمكانياتهم الهائلة. ولذلك من الضروري إحداث تغيير شامل في المواقف تجاه المعوقين، وبروح من التضامن والاحترام، تحطيم جدار اللامبالاة الذي يكتنف محنتهم.

٣٨ - واستطرد قائلا إن حكومته وقعت اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ووضعت في الآونة الأخيرة استراتيجيتها الوطنية الأولى للوقاية من الإعاقة، على أساس مشاركة المجتمع المحلي، والشراكة وبناء القدرات. وهذه الاستراتيجية ستعزز برنامجها للتأهيل القائم على المجتمع المحلي لعام ١٩٩٥، الذي يشمل حاليا البلد بأسره، مما يدعم لامركزية تقديم الخدمات بغية جعل المجتمع ككل، وليس الأفراد أو الأسر فحسب، مسؤولا عن دمج المعوقين.

٣٩ - وأردف قائلا إنه جرى اعتماد إجراءات تشريعية وإدارية عديدة فيما يتعلق بحقوق المعوقين، في مجالات مثل بطاقات تحديد الإعاقة، والتدريب على العمل والتشغيل، وبرامج المساعدة التقنية. وجرى الاحتفاظ بفئات معينة من الأشغال للمعوقين؛ ويجب أن تأتي من تلك الفئات نسبة ٧ في المائة من الموظفين في القطاع العام . وأظهرت الدراسات أن نسبة ٣٠ في المائة فقط من الأطفال المعوقين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و ١٥ عاما ملتحقون بالمدارس، ولذلك عقدت حكومته اتفاقا مع أصحاب المصلحة لإنشاء ١٤٥ غرفة دراسية جديدة في السنة الدراسية ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وجرى تخصيص مساعد/كفيل للأطفال المصابين بإعاقة شديدة. ويقدم البرنامج دعما ماليا للتكاليف الدراسية للأطفال المعوقين من الأسر الفقيرة. ولزيادة تسهيل مشاركة المعوقين في المجتمع، اعتمدت حكومته في عام ٢٠٠٣ قانونا بشأن إمكانية الوصول ونفذت في عام ٢٠٠٥ برنامج ''المغرب المتيسرة'' للأماكن العامة والخاصة. وأنشئت مؤسسات مختلفة لتلبية احتياجات المعوقين: مراكز تأهيل ورعاية إقليمية للأطفال المعوقين، ومكتبات سمعية في المدن الجامعية والمدن التي توجد فيها مراكز للمكفوفين، ومراكز تأهيل مجتمعية. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم كثير من المنظمات غير الحكومية بعمل مثالي لمساعدة المعوقين.

٤٠ - **السيد الحمادي** (قطر): قال إن الدستور الدائم لدولة قطر، الذي تم تبنيه باستفتاء شعبي في عام ٢٠٠٣ ودخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥، يكفل الإحترام الكامل لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وبخاصة المساواة أمام القانون بدون تمييز بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة أو الدين. وهذه الحقوق والحريات تنعكس أيضا في التشريعات

الأخرى، مثل قانون العقوبات وقانون العمل، وفي المراسيم الأميرية بالتصديق على الاتفاقيات الدولية.

٤١ - واستطرد قائلا إنه أُنشئ العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، كما أُنشئت إدارات معنية بحقوق الإنسان في وزارتي الداخلية والخارجية وأُنشئ مكتب وطني لمكافحة الاتجار بالبشر، وأُنشئت لجنة وطنية لحقوق الإنسان. أما الإجراءات التشريعية والمؤسسية المتخذة لمكافحة الاتجار بالبشر فتشمل إجازة قانون يحظر اشراك الأطفال في سباقات الهجن، وتعيين منسق وطني للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وإنشاء الدار القطرية للإيواء والرعاية الإنسانية وتنفيذ خطة إعلامية للتوعية بحقوق وواجبات العمالة الوافدة.

٤٢ - واختتم قائلا إن قطر صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليها الاختياريين، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية مناهضة التمييز العنصري، واتفاقيات أخرى لحقوق الإنسان، وقدمت تقارير دورية للجان تلك الإتفاقيات. وبالإضافة إلى استضافتها لمركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، واصلت قطر استضافتها للمؤتمرات العالمية المعنية بالتنمية، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وأكد تواجد الإرادة السياسية والمناخ الداعم لتعزيز وحماية حقوق الإنسان في دولة قطر.

٤٣ - **السيدة نونيز موردوتشي** (كوبا): قالت إن ثورة ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٩ أعطت الشعب الكوبي السيطرة على مصيره وأدت إلى وضع نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يضمن التمتع الكامل بحقوق الإنسان للجميع. ومنذ ذلك التاريخ، لم تحدث قط حالة إعدام واحدة خارج نطاق القانون، أو اختفاء أو تعذيب. والانتخابات التي جرت مؤخرا التي اشترك فيها أكثر من ٩٥ في المائة من الكوبيين بإرادتهم الحرة هي مثال للعالم.

٤٤ - واستطردت قائلة إن بعض البلدان التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، ولكنها في الحقيقة دول استعمارية سابقة، وقد آلت على نفسها أن تفحص سجل حقوق الإنسان للبلدان النامية، متغاضية عن مشاكلها الداخلية ومتجاهلة واحدة من أفظع انتهاكات حقوق الإنسان في التاريخ الحديث، ألا وهو احتلال العراق، الذي قُتل خلاله أكثر من نصف مليون مدني. والدول التي وافقت على هذه الحالة أو دخلت في اتفاقات تجارية أخفت الإغراق وشجعت العولمة الليبرالية الجديدة أو عجزت عن كبح جماح القوة العظمى التي تسبب المعاناة باسم الحرية دأبت مع ذلك على إصدار الأحكام على بلدان الجنوب.

٤٥ - وأردفت قائلة إنها حائرة لأن الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي يعرب فيه عن قلقه إزاء استخدام التعذيب، عارض طوال عامين متتاليين اعتماد مشروع قرار بشأن التحقيق في عمليات الاحتجاز التعسفي والتعذيب في القاعدة البحرية غير القانونية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو. ونفس البلدان التي تنتقد كوبا متواطئة في عمليات الاحتجاز غير القانونية تلك، وممارسة تسليم الأشخاص خارج نطاق القانون والاحتفاظ بسجون سرية في أوروبا. والذين يسعون إلى فرض الديمقراطية الغربية يعتزمون إقامة نظام عالمي متجانس انتهاكا لمبادئ الأمم المتحدة ومدانون بالانتقائية في دفاعهم عن حقوق الإنسان.

٤٦ - ومضت قائلة إن تلك البلدان توافق على كيل الولايات المتحدة الأمريكية بمكيالين عند التعامل مع كوبا. وتواصل الولايات المتحدة إيواء الإرهابي لويز بوسادا كاريليس، المسؤول عن تفجير طائرة مدنية كوبية في عام ١٩٧٦ والتآمر لاغتيال رئيس كوبا في عام ٢٠٠٠. وقيام

الولايات المتحدة باعتماد إجراءات في الآونة الأخيرة، بدعوى الإسراع بفترة الانتقال نحو الديمقراطية التعددية، ليس أكثر من محاولة لإعادة إخضاع كوبا بالقوة. والصحفيون الذين ذكرهم ممثل الولايات المتحدة هم في الحقيقة مخربون يعملون لحساب هذا البلد وتتمثل مهمتهم في إثارة الاضطراب والقلاقل. وتساءلت كيف يمكن أن يدعي أسوأ منتهك لحقوق الإنسان في العالم بأنه المدافع عنها.

٤٧ - واختتمت قائلة إن وفد بلدها سيواصل العمل من أجل الحوار الحقيقي والاحترام المتبادل في الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان وأعربت عن الأمل في أن يؤدي هيكل حقوق الإنسان الحالي للمنظمة إلى إجراء تقييم أكثر توازنا للحالة في بلدان الشمال والجنوب. وفي هذا السياق، شددت على أن تكون آلية الاستعراض الدوري الشامل بمثابة استعراض متجرد لحالة حقوق الإنسان في أي بلد. وأكدت من جديد الإرادة السيادية للشعب الكوبي لبناء مجتمع أكثر عدلا من أي وقت مضى برغم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة وأعادت إلى الأذهان التأييد الساحق الذي أعطته الجمعية العامة لمشروع القرار المتعلق بضرورة إنهاء هذا الحصار (A/62/L.1).

٤٨ - **السيد كارياواسام** (سري لانكا): قال إنه برغم تعرض الأهداف الرسمية والمدنية لحملة إرهابية شرسة، تبذل حكومته كل ما في وسعها لضمان سيادة القانون وحقوق الإنسان. ولذلك يأسف للبيانات التي أدلت بها وفود معينة وأحد المقررين الخاصين حيث لم تأخذ في الاعتبار الإجراءات الإيجابية التي اتخذتها حكومته لمعالجة انتهاكات فردية لحقوق الإنسان أو تعاونها مع مفوضية حقوق الإنسان والآليات الخاصة للمنظمة لدعم أشكال حماية حقوق الإنسان بصورة أكثر فعالية.

٤٩ - واستطرد قائلا إن سري لانكا، وهي واحدة من أقدم الديمقراطيات في منطقتها، طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتؤمن بمبدأ مسؤولية الحكومة. وبالإضافة إلى الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالإبلاغ بموجب تلك الصكوك، فإنها تتبادل المعلومات طوعا مع جميع آليات حقوق الإنسان. وقد قامت المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمقرر الخاص المعني بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، بزيارة سري لانكا وسيقوم ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخليا بزيارة البلد في أواخر عام ٢٠٠٧. وقد تعاونت حكومته بالكامل مع المفوضة السامية، التي تمكنت من الإلتقاء بحرية بممثلي المعارضة والمجتمع المدني.

٥٠ - ومضى قائلا إن المفوضة السامية آثارت عدة قضايا كانت حكومته قد اتخذت بشأنها إجراءات بالفعل: سيعرض على البرلمان بصفة عاجلة قانون مساعدة وحماية الشهود والضحايا، وتقوم لجنة برلمانية بوضع تعديل للدستور في صورته النهائية مما سيعزز الآليات الوطنية لحقوق الإنسان. وما زالت حكومته مشتركة مع المفوضية في التماس المشورة والدعم التقني وتدرك أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى عن تطوير الآليات الوطنية لحقوق الإنسان.

٥١ - وأضاف قائلا إن سياسة الانفتاح التي تنتهجها حكومته كثيرا ما استغلتها الجماعة الإرهابية التي تعمل في البلد والمدافعون عنها في الخارج، وأعرب عن دهشته لافتراضات وطلبات معينة قائمة على الإشاعات وممارسة الضغط بدوافع سياسية. ومع ذلك، سيواصل وفد بلده العمل مع المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الإنسان. وقد أنشئ، على سبيل المثال، فريق دولي مستقل من الشخصيات البارزة لرصد عمل لجنة التحقيق المنشأة للتحقيق في العمليات المزعومة المتعلقة بالاختطاف، والاختفاء والقتل خارج نطاق القانون.

٥٢ - واختتم قائلا إن سري لانكا تستفيد كثيرا من التحويلات المالية من العمال المهاجرين. ويشعر وفد بلده بالقلق بسبب عدم إيلاء اهتمام دولي لحقوق الإنسان للعمال المهاجرين، ولا سيما من جانب بعض البلدان التي تدَّعي أنها مدافعة عن حقوق الإنسان، لأن التصديق على اتفاقية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم يمكن أن يتعارض مع سياسات الهجرة الداخلية. وهذه الاتفاقية يجب أن تصبح صكا عالميا بحق لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين، بصرف النظر عن بلد إقامتهم أو بلد منشأهم. وأخيرا، ناشد اللجنة أن تعتمد نهجا مستنيرا، ومتوازنا ومعقولا لهذه الحالة ولجميع حالات حقوق الإنسان.

٥٣ - **السيد فوندافالي** (الهند): رحب بتوصية المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء بأن تضمن جميع الدول عدم مساس سياساتها الدولية، بما في ذلك السياسات التجارية، بحق البلدان الأخرى في الغذاء فضلا عن تحذيره بأن تحويل الأغذية إلى أنواع وقود حيوي يمكن أن يضر بصورة خطيرة الحق في الغذاء. وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية لوضع معايير لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، بغية مراعاة إدماج هذا الحق في السياسات والأنشطة الدولية. ورحب أيضا بقيام المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية بوضع منهجية لتقييم الأثر على الحق في الصحة للمساعدة في صنع السياسات وقال إنه يتطلع إلى الزيارة المقبلة التي سيقوم بها المقرر الخاص للهند في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٥٤ - واستطرد قائلا إنه في حين يجب أن يتصدى المجتمع الدولي للانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، لايؤدي التحيز المحدد والروتيني ضد مجموعة بلدان معينة إلى تعزيز قضية حقوق الإنسان. والنهج القائم على الحوار، والتشاور والتعاون يتيح فرصة أفضل لتحقيق تحسن حقيقي. ويجب بالمثل التمييز بين البلد المستجيب الذي يضم مؤسسات ديمقراطية والبلد القمعي وغير الراغب أو غير القادر على تحسين حالة حقوق الإنسان فيه. وينبغي أن يركز المجتمع الدولي على بناء القدرات لتحقيق سيادة القانون والديمقراطية بوصفهما الأساس الحقيقي لحقوق الإنسان.

٥٥ - واختتم قائلا إن الهند دولة ديمقراطية، وتعددية وعلمانية. وتعمل حكومته من أجل جعل قضايا حقوق الإنسان قابلة للتنفيذ قانونا، ولا سيما للسكان الريفيين. والبرنامج الوطني لضمان العمل الريفي، الذي بدأ في عام ٢٠٠٦، يضمن العمل لمدة مائة يوم لكل أسرة معيشية ريفية، وقد اعترفت المحكمة العليا بالحق في الغذاء. وجرى سنّ قانون الحق في المعلومات، وبالإضافة إلى ذلك، صدقت حكومته على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي أوائل عام ١٩٩٥، اعتمدت قانون الأشخاص ذوي الإعاقة (تكافؤ الفرص، وحماية الحقوق والمشاركة الكاملة). وتواصل السياسة الوطنية المتعلقة بالمعوقين، المعتمدة في عام ٢٠٠٦، إزالة العقبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة.

٥٦ - **السيد نيبي** (بوركينا فاسو): قال إن وفد بلده يعتبر التنوع الثقافي وحماية حقوق الإنسان شرطا أساسيا للتنمية الوطنية. ولذلك اتخذت حكومته إجراءات لضمان استمرار جميع الفئات الإثنية في بوركينا فاسو في التمتع بالعلاقات الطيبة مع بعضها البعض. وتعيش الطوائف الدينية المختلفة في بوركينا فاسو معا في وئام ومناخ من الاحترام المتبادل. ومع ذلك، أنشأت حكومته آليات وطنية واعتمدت تشريعات لمنع أي شكل للتمييز الديني وحماية الحقوق المدنية والسياسية. ويجري حاليا وضع استراتيجية لتعزيز السلم والتسامح القائمين على مبادئ المساواة، وعدم التمييز والحوار بين الطوائف.

٥٧ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على قرار الجمعية العامة ١٦٥/٦١ بشأن حماية المهاجرين. ويساور بوركينا فاسو القلق بسبب حركات الهجرة ولها عدد كبير من الرعايا في الخارج. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات لحماية حقوق المهاجرين وتسهيل اندماج الذين استقروا في البلد. ويمنح التشريع الوطني المهاجرين نفس الحقوق المدنية وإمكانية الوصول إلى المحاكم شأنهم في ذلك شأن رعاياها وتحظر التمييز ضد العمال الأجانب.

٥٨ - واختتم قائلا إن بوركينا فاسو تشجع أيضا حرية انتقال الأشخاص والسلع داخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويجب أن يكفل المجتمع الدولي عدم انتهاك الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود والهجرة غير القانونية لحقوق الأشخاص في دخول بلد ما، وعبوره والإقامة فيه. وقامت بوركينا فاسو، من جانبها، بتدريب شرطة الحدود لتكون واعية بحقوق المهاجرين. والجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير القانونية يجب أيضا أن تراعي الأسباب الرئيسية لتلك البلية والعوامل التي تؤدي إليها بدلا من أن تستهدف المهاجرين، الذين يقعون في كثير من الأحيان ضحايا شبكات جيدة التنظيم تربح من وراء جهلهم ومحنتهم.

٥٩ - **السيد السيف** (الكويت): قال إنه فيما يتعلق بالإدعاءات التي تلقتها المقررة الخاصة المعنية بحرية الدين أو المعتقد ومفادها أن هناك إساءة في استخدام قوانين مكافحة الإرهاب في بعض الدول، ينظر إليها إلى حد كبير أنها تستهدف المسلمين، يعيد وفد بلده تأكيد عدم جواز هذا الاستهداف، بسبب الأعمال الإرهابية التي قامت بها شرذمة من الناس كانت المجتمعات الإسلامية ذاتها أول من أدانهم. كما أن وفد بلده متفق أيضا على ضرورة تشجيع إجراء حوار بين الأديان. وقد قامت الكويت، بالتعاون مع المركز الثقافي الإسلامي في نيويورك، برعاية الحوار الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة في الآونة الأخيرة بشأن التفاهم والتعاون بين الأديان وبين الثقافات من أجل السلام.

٦٠ - واستطرد قائلا إن وفد بلده يساوره القلق الذي أعرب عنه المقرر الخاص المعني بالحق في الغذاء إزاء ما تقوم به بعض شركات الأغذية من ممارسات للتسويق تسهم في سوء التغذية والسمنة، ولا سيما لدى الأطفال. ويجب بذل أقصى الجهود، الحكومية والمدنية على حد سواء، لضمان وجود صناعة أغذية صحية. وأيضا، فإن احتمال وقوع آثار سلبية خطيرة من جراء استخدام أنواع الوقود الحيوي الجديدة على الحق في الغذاء ينبغي إبطاله بقيام البلدان الداعمة لاستخدامه بإنتاج بدائل قائمة على النباتات غير غذائية والنفايات الزراعية.

٦١ - وأعرب عن تقدير وفد بلده للمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لتقريره الذي اتسم بالموضوعية والشفافية، والذي يشير بجلاء إلى أن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان الفلسطيني انتهاكات منهجية مبرمجة لاتضع أي إعتبار لقرار من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة. وتسهم تلك الانتهاكات في خلق بيئة مواتية للتطرف بين الإسرائيليين، الذين يشعرون بالفوقية المقيتة، والفلسطينيين المحاصرين، الذين لا يرون أمامهم إلا القتل واليأس. وحسنا فعل المقرر الخاص عندما ذكّر إسرائيل بأن وصمه بتأييد الإرهاب لن يجدي نفعا في ثنيه عن قول ما يمليه عليه ضميره، مذكرا بالكثير من قادة العالم الذين وصموا بالإرهاب عندما كانوا يناضالون من أجل حقهم في تقرير مصيرهم.

٦٢ - واختتم قائلا إن من المؤسف استذكار البيان الذي أدلى به مؤخرا وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية فيما يتعلق بتدهور الوضع الإنساني في قطاع غزة والانخفاض الكبير في المواد الإنسانية التي سُمح بدخولها في المنطقة.

ولذلك تؤيد حكومة الكويت اقتراح المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ باستصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية للاحتلال الطويل الأمد.

٦٣ - **السيد باك توك هون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن ''الحرب على الإرهاب'' على صعيد العالم أدت إلى حدوث عمليات قتل جماعي وانتهاكات لحقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز. وتسبب غزو الولايات المتحدة واحتلالها للعراق وأفغانستان في فقدان ملايين الأرواح. وأدى التدخل في الشؤون الداخلية للعراق، وأفغانستان وفلسطين إلى تعريض صميم بقاء الشعوب للخطر. ولا يمكن ضمان أي حقوق إنسان دون ممارسة السيادة الوطنية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن التمتع الكامل بحقوق الإنسان يقتضي أيضا القضاء على ازدواج المعايير، والانتقائية والتسييس. وفي حين أن الأفعال غير المشروعة التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة والسجون السرية فيما وراء البحار التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية لايفطن إليها أحد إلى حد كبير، واستُهدفت ظلما بلدان نامية على أنها منتهكة لحقوق الإنسان، ولا سيما باعتماد قرارات حقوق الإنسان. ويؤدي هذا الإزدواج في المعايير إلى المواجهة وانعدام الثقة ويقوض الجهود المبذولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٦٥ - ومضى قائلا إنه يجب أيضا القضاء على المغالاة في الوطنية. فقوى اليمين المتطرف والنازية الجديدة في العالم المتقدم النمو ترتكب أعمال عنف ضد الأجانب والأقليات الوطنية. ويوجه وفد بلده الانتباه إلى القهر الذي يتعرض له الكوريون المقيمون في اليابان. وقد كثفت السلطات اليابانية إجراءاتها القمعية العنيفة ضد منظمة كورية تسعى للدفاع عن الحقوق الديمقراطية للكوريين الذين يعيشون هناك. وقد قام مئات من رجال الشرطة المدججين بالسلاح بعمليات تفتيش لمباني المنظمة ومساكن أعضائها.

٦٦ - واختتم قائلا إن أعضاء المنظمة تعرضوا للاعتداء والاعتقال بدون سبب. وجرت محاولات لبيع أرض ومبنى مقر المنظمة بالمزاد في محاولة لقمع أنشطتها. وتتحمل اليابان المسؤولية القانونية والأدبية عن حماية الحقوق الوطنية للكوريين المقيمين في البلد، وهم الضحايا والأحفاد المباشرون للكوريين البالغ عددهم ٨,٤ مليون كوري الذين اختطفوا وجندوا قسرا أثناء حكم اليابان الاستعماري. وتبذل حكومته كل جهد لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، برغم الحصار الاقتصادي الذي فرضته الولايات المتحدة والقوى المعادية الأخرى على مدى ٦٠ عاما. وستحمي نظامها الاشتراكي، القائم على فكرة الاعتماد على النفس إرتكازا على الشعب.

٦٧ - **السيد نورماندين** (كندا): قال إن على المدافعين عن حقوق الإنسان أن يؤدوا دورا في جميع البلدان. ومع أن بلدانا كثيرة تعترف بعملهم المشروع، ما زال المدافعون عن حقوق الإنسان في كثير جدا من الأماكن يقعون ضحايا لأشكال الظلم التي يكافحوها. وتؤكد كندا قوة هؤلاء المدافعين في جميع أنحاء العالم وتحث جميع الدول على احترام حقوقهم وحمايتها. وتثني كندا على حكومة غانا لرعايتها لبيئة مساعدة لعملهم. وتعرب عن تقديرها أيضا للعمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان في السنغال، وأفغانستان، وسري لانكا وأماكن أخرى، مع التعرض لمخاطر شخصية كبيرة في كثير من الأحيان. وبرغم النكسات التي شهدتها الانتخابات الوطنية التي جرت في نيبال، تلاحظ كندا التقدم المحرز هناك وقد استبشرت خيرا بخطط المفوضة السامية لدعم قدرة المدافعين عن حقوق الإنسان لتعزيز تلك المكاسب.

٦٨ - وأعرب عن تمنئة وفد بلده لمصر لحظرها الصريح لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحثها على الاحترام الكامل للحق في حرية التعبير. وأعرب عن ترحيب كندا بإطلاق سراح سجناء سياسيين في كوبا في الآونة الأخيرة. بيد أن وفد بلده ما زال يشعر بالقلق إزاء القيود المفروضة على حرية تعبير بعض الصحفيين والمنشقين المسالمين المسجونين. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء المضايقات والحجز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان في فييت نام والصين.

٦٩ - واختتم قائلا إن كندا استبشرت خيرا بالجهود التي بذلتها الصين في الآونة الأخيرة لتحسين الأنظمة المتعلقة بالمحامين وتحث الحكومة على حماية عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وتشعر كندا بالقلق لتعرض المدافعين، والمحامين والصحفيين لانتهاكات لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية. وفي بورما، يدل القتل والاعتقال الجماعي للرهبان باعتبار المعارضين المسالمين الآخرين على عدم تسامح النظام مع المعارضة.

٧٠ - **السيد ميينت** (ميانمار): تكلم في نقطة نظام، فقال إنه ينبغي أن تتقيد الدول الأعضاء بالقرار السابق للرئيس بشأن أسماء البلدان.

٧١ - **الرئيس:** كرر تأكيد مناشدته للأعضاء للإشارة إلى الدول الأعضاء بأسمائها الرسمية.

٧٢ - **السيد نورماندين** (كندا): قال إن المدافعين عن حقوق الإنسان ونشطاء الديمقراطية يواجهون تهديدات مستمرة لعملهم ورفاههم. وتدين كندا استخدام العنف. وقد منح برلمان كندا الجنسية الشرفية لأونج سان سو كي تأكيدا لتضامنها معها ومع شعبها. ويلاحظ وفد بلده أن المضايقات والعنف يستخدمان مرارا في زمبابوي لإسكات المعارضين السياسيين والنقاد. ويعرب عن تقديره لعمل أدريان هونغ في منظمة ليبرتي لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، الذي يواصل الدفاع عن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧٣ - واختتم قائلا إنه في جمهورية إيران الإسلامية، تواصل السلطة القضائية مضايقة وإسكات المنشقين الإيرانيين. وتعترف كندا بالمدافعين عن حقوق الإنسان العاملين هناك. وتعرب عن أسفها لعدم تحقيق تحسن في حالة حقوق الإنسان في بيلاروس، ولا سيما فيما يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان. وتحيِّي الحكومة أيضا عمل المدافعين عن حقوق الإنسان الكنديين في الداخل والخارج، بما في ذلك الجهود المبذولة لمكافحة العنصرية ومعالجة العقبات التي تعترض تحقيق المساواة للسكان الأصليين في كندا.

٧٤ - **السيدة عبد الهادي - ناصر** (المراقبة عن فلسطين): أعادت تأكيد انطباق الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، على حالة الشعب الفلسطيني. وتشكل صكوك مثل اتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك الفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة (انظر A/ES-10/273 و Corr.1) الأساس الرئيسي لإجراء دراسة دقيقة لحالة حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. وتكشف أي دراسة من هذا القبيل عن أن السلطة القائمة بالاحتلال تنتهك بصورة منهجية حقوق الشعب الفلسطيني.

٧٥ - واستطردت قائلة إن انتهاكات إسرائيل لحقوق الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة تشمل حرمانهم من حقهم في تقرير المصير؛ وقتل، وجرح وتشويه المدنيين باستخدام القوة المفرطة والعشوائية؛ وعمليات القتل خارج نطاق القانون؛ وأعمال الإرهاب؛ والاحتجاز التعسفي

والسجن لآلاف المدنيين، بمن فيهم الأطفال والنساء؛ وسوء المعاملة البدنية والعقلية، وإهانة وتعذيب السجناء والمحتجزين؛ والحرمان من الإجراءات القانونية الواجبة، وبناء وتوسيع المستوطنات الاستعمارية والطرق الفرعية؛ وتشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية؛ ومصادرة الموارد الطبيعية واستغلالها.

٧٦ - ومضت قائلة إن الإسرائيليين ينفذون عقوبة جماعية ضد السكان المدنيين بأسرهم، ويدمرون مصادر الرزق ويعرقلون الوصول إلى الرعاية الطبية والتعليم والأغذية والمساعدة الإنسانية فضلا عن الوصول إلى أماكن العبادة، بما في ذلك القدس وبيت لحم. ويفرضون قيودا تعسفية على الإقامة في القدس في محاولة للمضي في تهويد المدينة. وستواصل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وطء القانون بدون عقاب إذا لم تحاسب على تلك الانتهاك والجرائم. ويجب ألا تكون حقوق الإنسان متوقفة على حل النزاع، ويجب حمايتها في جميع الظروف.

٧٧ - واختتمت قائلة إن تحقيق السلام يقتضي احترام القانون الدولي. وطبقا للقانون الدولي، يشكل المدنيون الفلطسينيون تحت الاحتلال الإسرائيلي أشخاصا مشمولين بالحماية تتحمل إسرائيل تجاههم بالتزامات عديدة بحكم مركزها بوصفها سلطة قائمة بالاحتلال. ويجب أن توقف إسرائيل جميع انتهاكات حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني. ويتحمل المجتمع الدولي مسؤوليات واضحة في هذا الصدد، ولا سيما الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف. ويجب أن تبذل كل جهد لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتعزز حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير.

٧٨ - **السيد ميينت** (ميانمار): أعرب عن الأمل في أن يُحد مجلس حقوق الإنسان من المواجهة بين الدول في قضايا حقوق الإنسان وأن يقوم الاستعراض الدوري الشامل على التعاون. وبرغم وجهة النظر المأخوذ بها على نطاق واسع والقائلة بأن القرارات المتعلقة ببلدان محددة تؤدي إلى نتائج عكسية، هناك اتجاه في اللجنة إلى استهداف البلدان النامية بصورة انتقائية. والتعاون الدولي الفعال يقتضي فهم التحديات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية المحددة التي تواجهها البلدان المعنية.

٧٩ - واستطرد قائلا إن الحالة الراهنة في ميانمار معقدة. ونتيجة لحركات التمرد الممتدة، لا يوجد حد سهل للتحديات القائمة. وتمثل آلية الإجراءات الخاصة أداة فعالة ينبغي ألا تصبح بدون قصد وسيلة للتضليل. وتؤدي الجزاءات الانفرادية إلى تعطيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، التي تتمتع كل دولة بالحق فيها. وقد تسببت تلك الجزاءات في فقدان آلاف من نساء ميانمار لوظائفهن في صناعة النسيج في البلد.

٨٠ - واختتم قائلا إن وفد بلده يثني على الفريق العامل المعني بالحق في التنمية وفرقة العمل التابعة له لإنجازاتهما، ويؤيد توصية الفريق العامل باشتراك المؤسسات المالية والتجارية الدولية في جهود التنمية بصورة نشطة.

٨١ - **السيد مافرويانس** (قبرص): قال إن قبرص، التي تلتزم تماما بالحماية الشاملة لحقوق الإنسان، تعتبر مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمثابة الآلية الرئيسية لصون معايير حقوق الإنسان وتدعو إلى تعزيز فعالية مجلس حقوق الإنسان. ويؤيد بلده إتمام التعريف القانوني لحقوق الإنسان باعتماد صكوك مثل الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ويؤيد وضع مبادئ توجيهية دنيا للسياسات، مثل الإعلان المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية، في المجالات التي ليست جاهزة بعد للتدوين الملزم.

٨٢ - واستطرد قائلا إن الاستخدام غير القانوني للقوة العسكرية لاحتلال جزء كبير من أراضي قبرص في عام ١٩٧٤ حرم الشعب القبرصي من الحق في الوجود السلمي. وجرى انتهاك حق كثير من القبارصة في الملكية، في حين فُقد آخرون أو عاشوا في جيوب في المنطقة المحتلة. وأصبح حوالي ثلث السكان لاجئين، في حين جرى استغلال ممتلكاتهم أو بيعها بصورة غير قانونية. وهذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان أدينت مرارا وتكرارا في كثير من قرارات الأمم المتحدة وفي عدة قرارات صادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وقد أشارت التقارير الأخيرة للأمم المتحدة إلى حالة حقوق الإنسان في قبرص فيما يتعلق بقضايا الأشخاص المفقودين والحق في العودة. ويعلق وفد بلده أهمية قصوى على مبادئ بينهييرو التي تعتبر الحق في عودة الفرد لوطنه واسترداد ممتلكاته وسيلة لحل النزاع وبناء السلم.

٨٣ - واختتم قائلا إنه في محاولة لتغيير الوضع الديمغرافي للجزيرة، نقلت السلطة القائمة بالاحتلال ما يربو على ١٦٠ ٠٠٠ مستوطن من تركيا إلى الجزء المحتل في محاولة لتغيير التكوين الديمغرافي للجزيرة. ويمثل هذا خرقا جسيما لاتفاقيات جنيف وجريمة حرب. وعلاوة على ذلك، ما زال مصير معظم القبارصة المفقودين منذ الغزو مجهولا. وفي الوقت ذاته، تعرض التراث الثقافي والديني الثري في الجزء المحتل من الجزيرة للسلب أو التلف على نطاق واسع. ويجب تسوية قضية قبرص وفقا للقانون الدولي وتمشيا بالكامل مع معايير حقوق الإنسان لسكان قبرص ككل، بصرف النظر عن أصلهم الإثني أو دينهم. وستواصل قبرص، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، تعزيز حقوق الإنسان لجميع مواطنيها برغم الصعوبات الناشئة عن العدوان والاحتلال.

٨٤ - **السيد ألكسندراكيس** (اليونان): قال إنه نتيجة للغزو العسكري الذي قامت به تركيا لقبرص في عام ١٩٧٤ والاحتلال الذي تلى ذلك للأراضي القبرصية، ما زالت حقوق الإنسان والحريات الأساسية للقبارصة اليونانيين تتعرض لانتهاكات جسيمة. وقد أُكره ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا من القبارصة اليونانيين على ترك بيوتهم. وعلاوة على ذلك، انتهاكا لاتفاقيات جنيف، نقلت تركيا آلاف المستوطنين الأتراك إلى قبرص لتغيير هيكل السكان. وتعرض التراث الثقافي والديني الإغريقي والبيزنطي القديم في الجزيرة للتدمير وجرى تهريب أيقونات وتحف فنية لا تقدر بثمن للخارج.

٨٥ - ومضى قائلا إنه على مدى ٣٣ عاما، جرى تناول حالة حقوق الإنسان في قبرص، في جملة أمور، في عدد من قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن وفي كثير من التقارير التي أعدتها هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان أن تركيا مسؤولة عن الانتهاكات الواسعة النطاق للاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ولم تمتثل تركيا إلى حد كبير لحكم المحكمة. ونتيجة لتلك الانتهاكات، تضاءل عدد القبارصة الموجودين في الجيوب من ٢٥ ٠٠٠ في عام ١٩٧٤ إلى حوالي ٥٠٠ حاليا. ويساور القلق اليونان أيضا إزاء عدم رغبة تركيا في إجراء تحقيق فعلي في مصير الأشخاص المفقودين وتزويد أقاربهم بالمعلومات في هذا الصدد.

٨٦ - واختتم قائلا إن تركيا مستمرة، علاوة على ذلك، في منع الأشخاص المشردين من العودة إلى ديارهم ولاتوفر أي معلومات بشأن الوضع الحالي لممتلكاتهم أو أي تدابير متخذة لصون حقوق الملاك، في حين أن أنشطة التشييد في المناطق المحتلة ترتبط إلى حد كبير بالبيع غير القانوني للعقارات المملوكة للقبارصة اليونانيين المشردين. وبالنظر إلى الحاجة الماسة للتوصل إلى حل قائم على التفاوض بشأن مشكلة قبرص، فإن الاتفاق الذي توصل إليه زعماء

الطائفتين في ٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وورد كذلك بالتفصيل في عملية الأمم المتحدة المتفق عليها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، ينبغي تنفيذه بالكامل بغية تحقيق حل فيدرالي قائم على منطقتين وطائفتين ومقبول من الجانبين على أساس قرارات مجلس الأمن ومبادئ الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

٨٧ - **السيد أوتلولي** (بوتسوانا): قال إنه بالنظر إلى الصفة العالمية لحقوق الإنسان، ينبغي أن يتجنب المجتمع الدولي المواجهة في قضايا حقوق الإنسان ويعمل على إيجاد أرضية مشتركة. ولا يخدم السباب وتوجيه أصابع الاتهام مصالح الشعوب المعنية. ويثني وفد بلده على مجلس حقوق الإنسان للتقدم المحرز في بناء المؤسسات، بما في ذلك بوجه خاص إنشاء آلية الاستعراض الدوري الشامل، واللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان، ونظام الإجراءات الخاصة والإجراءات الجديدة للشكاوى. وقد أسهمت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في تعزيز الشراكات على الصعد العالمية، والإقليمية والوطنية.

٨٨ - ومضى قائلا إن بوتسوانا طرف في خمس من معاهدات الأمم المتحدة الأساسية لحقوق الإنسان وثلاثة بروتوكولات اختيارية. والهيئات المستقلة التي تعمل بنشاط في مجال حقوق الإنسان في بوتسوانا، مثل مكتب أمين المظالم والمنظمات غير الحكومية المختلفة، شاهد على التزام بوتسوانا بحقوق الإنسان. وتشعر حكومته بأسف بالغ بسبب إثارة قضية عقوبة الإعدام في مناقشة حقوق الإنسان. وليس هناك توافق في الآراء بشأن إلغاء عقوبة الإعدام. وتتمثل القضايا الحاسمة في الإجراءات القانونية الواجبة والضمانات القضائية.

٨٩ - واختتم قائلا إن كل دولة تتمتع بالسيادة ومسؤولة عن النظام، والاستقرار والأمن في إقليمها. ولذلك ينبغي أن تضمن أن يأخذ المقترفون المحتملون للجرائم الخطيرة في اعتبارهم نتائج أفعالهم. وقد قررت بعض البلدان بشهامة، بسبب حالتها الوطنية المحددة، إلغاء أو تعليق عقوبة الإعدام من أجل تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسلام. بيد أنه لا يمكن استخدام تلك التدابير كمعيار للدول الأخرى التي تواجه ظروفا مختلفة. والذي ينبغي إلغاؤه في الواقع هو حق الدول في شن الحرب.

٩٠ - **السيدة تينكوبا** (بيرو): قالت إن مجموعة من المبادرات التي اتخذتها حكومتها لتعزيز الديمقراطية شملت خطوات لمكافحة الفساد والإفلات من العقاب وتدابير لتحديث إقامة العدل وفقا للمعايير الدولية. وتعمل حكومتها على تنفيذ التوصيات التي وضعها ممثلو آليات الأمم المتحدة الذين زاروا البلد. وتعلق بيرو أهمية خاصة على دعم النظام العالمي لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ ولتعزيز حقوق الفئات الضعيفة في جملة أمور عن طريق السياسات التي تشجع التنوع الإثني والثقافي واشتراك الشعوب الأصلية في التنمية؛ ولمكافحة الإفلات من العقاب في تحقيق المصالحة الوطنية.

٩١ - **السيدة كولونتيه** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يشعر بالأسف لعدم تمكن اللجنة من تجنب النظر في قرارات مُسيَّسة خاصة ببلدان محددة وتطبق معايير مزدوجة وتستهدف بلدانا بعينها بتوجيه اتهامات غير قائمة على دليل. وهذه المبادرات تتعارض مع الاستعراض الدوري الشامل الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان. وهي تحظى بتأييد ضئيل نسبيا من الدول الأعضاء، التي ووجهت بقرارات متناقضة وعدد من التعديلات أكبر من أي وقت مضى. ومن الضروري تبسيط عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد. ويشهد كثير من الأنشطة الحديثة والقرارات الحكومية على تعزيز حقوق الإنسان في بيلاروس. وبلدها مفتوح للحوار وعلى استعداد للمشاركة في تعاون عادل ثنائي الأطراف ومتعدد الأطراف بشأن قضايا حقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.